

**CANADIAN LEBANESE HUMAN RIGHTS  
FEDERATION (CLHRF)**  
**E.Mail clhrf@yahoo.com**  
**Website <http://www.clhrf.com>**

**الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان**

**تورonto كندا**

٢٠٠٢/١٢/١٤

في اجتماعه الدوري الشهري يوم السبت الموافق ٤/١٢/٢٠٠٢ استعرض مجلس الاتحاد آخر التطورات على الصعيدين الكندي واللبناني من مختلف جوانبها، وبعد مراجعة شاملة ودقيقة لكافحة المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، اتخذ المقررات التالية:

١- إرسال رسالتى تأييد إلى كل من رئيس وزراء ووزير خارجية الحكومة الكندية حول القرار الذى اتخذه الحكومة هذا الأسبوع لجهة إدراج حزب الله على قائمة المنظمات الإرهابية، واعتباره القرار مستوفياً لكل المعايير القانونية الكندية مع أنه جاء متأخراً.

٢- إعادة تذكير الحكومة الكندية أن لبنان بلد محظى بكل ما للسمى من معنى، وأن الشعب اللبناني بظل الهيمنة السورية الكاملة على كافة مفاصل الحياة فيه، إما مباشرة، أو من خلال النظام اللبناني المعين من قبله، محروم بالكامل من ممارسة أبسط حقوقه التي كفلتها له شرعة حقوق الإنسان، وكذلك الدستور اللبناني، وخصوصاً حرية الرأي والعمل السياسي، والعمل والتنقل. فالديمقراطية معطلة، والقرار الوطني مصادر والاستقلال مغيب، والاقتصاد في الحضيض في حين أن نسبة البطالة في ازدياد مضطرب، كما لا تزال مجموعات مسلحة متفرقة لبنانية وفلسطينية، على رأسها حزب الله تعوق قيام دولة القانون والمؤسسات وتقيم لها دولاً داخل الدولة فارضة على الشعب نمطاً حياتياً اصولياً وأيديولوجيات مستوردة ت Kelvin الحريات وتسوق للعنف ولمبدأ رفض الآخر.

٣- الطلب من الحكومة الكندية ومن جميع الدول الحرة في العالم، ومن الأمم المتحدة والجمعيات التي تعنى بحقوق الإنسان الضغط على الحكم السوري لإطلاق سراح مئات اللبنانيين الأبرياء المعتقلين في سجونه اعتباطياً ومنذ سنوات طويلة دون حتى الاعتراف بوجودهم أو السماح لمنظمة الصليب الأحمر بدخول أي من معتقلاته، وما أكثرها.

٤- الطلب من الحكومة الكندية اتخاذ موقف داعم وصارم لجهة تنفيذ القرار الدولي رقم ٥٢٠ الذي يطالب باحترام سيادة واستقلال وحدود لبنان المعترف بها دولياً، وينص على خروج كافة القوى المسلحة الغربية وبسط سلطة الدولة الشرعية على كل الأرضи اللبنانية من خلال قواها الذاتية.

٥- يجدد الاتحاد مناشدته كافة الدول والقوى في الشرق الأوسط عموماً، وفي لبنان تحديداً ، عدم استعمال العنف كوسيلة لحل الصراعات، واحترام شرعة حقوق الإنسان وكافة المواثيق الدولية، وهو يدعى تنفيذ كافة القرارات الدولية، ويدين ممارسات القمع والإرهاب وتسوييف القضاء والإفقار والتهجير التي يمارسها النظام السوري في لبنان بحق المواطنين والسياسيين المطالبين بضرورة إنهاء هيمنته وانسحاب جيشه.

مسؤول لجنة الإعلام / ادمون الشدياق